العدد (2071) السنة الثامنة - الأربعاء (16) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كـــــــلام آخـــــــر

## تلفزيون البرلمان العراقي

■ يوسف المحمداوي

قالوا قديما ان الحاجة ام الاختراع، وينطبق الحال ايضا على الابتكار، وقد يكون اليأس من أمر ما دافعا للبحث عن بديل يحقق المبتغى، وهذا ما اعتقده الذي جعل مجلسنا النيابي يعلن عن نيته فتح فضائية خاصة به، بعد ان عجز علميا وعمليا عن ترويض قناة العراقية في العمل ضمن جغرافية الصالح العام، على الرغم من كونها وليدة المال العام وعليها "بحسب القوانين والمواد الدستورية" ان تكون ملكا لعموم الشعب، ولكن قد يكون لموقعها سبب في انتهاجها لسياسة تلفزيون العراق السابق، بان تكون صوت الحكومة لا صوت الشعب منذ بداية تأسيسها الى يومنا هذا.

وبالطبع ليس السبب في مهنية وحيادية العاملين فيها، وانما بالفهم والسياسة الخاطئة التي توارثتها وتداولتها حكومات ما بعد التغيير، التي استطاعت ان تقصي السلطة التشريعية من ابسط حقوقها في هذه المؤسسة المهمة.

لذا نعتقد كما ذكرنا ان يأس البرلمان من عودة الوليد الى حضن امه اصبح من الامور المستعصية في دولة المحاصصات، لذا شد العزم باتجاه تبني وليد اعلامي آخر، بعد ان توضحت للقاصي والداني عقوق وليده البكر.

لا أحد يعرف مدى سروري وانا أقرأ الخبر الذي تناقلته اغلب القنوات الاعلامية، لما له من اهمية قصوى للشعب بصورة عامة وللسلطة الرابعة بصورة خاصة، هذا بالطبع في حالة انتهاجه سياسة سلطة الرقيب على السلطتين التشريعية والتنفيذية!.

فمن غير المعقول ان ينقل لنا مثلا حالات استجواب للسادة الوزراء بشأن ملفات فساد مالي او اداري لا سمح الله!، وبعدها مباشرة ينقل لنا الجولات المكوكية لنوابنا الكرام في المدن والقرى التي انتخبتهم في الخارج!!، أقصد خارج بغداد ليتبين لهم واقع الترف!!!!الذي تعيشه عوائل بيوت الطين والصفيح، لأن العمل وفق هذه الطريقة سيدخل في باب مجانبة الانصاف.

وبرأيي أن يكرر القسم البرلماني بعد كل أذان في الفضائية التشريعية، لتذكير النواب وجميع المسؤولين في الدولة بثقل اليمين، والقصد من تكراره لا لتجاهله من قبل البعض، ولكن قد يسهو عنه في خضم المسؤولية الملقاة على كاهله.

والمواطن سينظر الى القسم ويقارنه بحقائق الاعمال ويتبين له حجم الفارق بين الواقع وما أقسم نائبه.ويلحظ بأم عينه مدى أمانة المسؤول وسعيه الى تطبيق اليمين البرلمانية بحذافيرها!، والامثلة والدلائل لا يختلف عليها احد فمن يشك في نزاهة هذه الحزمة التي صانت الامانة!!!(أيهم السامرائي، حازم الشعلان، مشعان الجبوري، رئيس جمعية الهلال الاحمر السابق، وفلاح السوداني، ومحمد الدايني وووووووووالقائمة لا تنتهي سابقا اولا حقا؟!).

ومادام البرلمان يناقش هذه الأيام مسألة مرتبات اعضائه وغيرهم من المسؤولين، بودنا ان ينتبهوا الى مسائل مهمة وردت في نظامه الداخلي والذين شرعوه هم وصوتوا عليه ايضا.

تقول المادة (١٨) ثالثاً(. تستقطع من مكافأة عضو مجلس النواب في حالة غيابه نسبة معينة يحددها المجلس).وهذا يعني انه ليس هناك راتب وانما مكافأة، وهنا من حقنا ان نسأل وفق اي قانون يصرف مرتب تقاعدي لمن يتقاضى مكافاة، ولنقل هذه احكام فرضها الوضع الامني او المحاصصة او قل ما تشاء!.

والمناقشات الآن تدور حول تخفيض راتب النائب الى ثمانية ملايين دينار! ولا ندري هل هذا الراتب الاسمي ام الكلي؟وما حجم المكافآت التي تصاحبه؟، واذا كان هذا الرقم بعد التخفيض فما مجمل ما كان يتقاضاه النائب سابقا وحاليا.

المادة ٢٢ من النظام الداخلي نصت على ان تعقد جلسات البرلمان لمدة ثمانية اشهر في السنة وبواقع جلستين في الأسبوع، وهذا يعني على ضوء المرتب المقترح ان سعر الجلسة سواء كانت مغلقة او مفتوحة مليون دينار للنائب الواحد!!!!.ونحن بانتظار الاجوبة من التلفاز البرلماني، يقول احد المفكرين الذي رفض ذكر اسمه:حلمت بالامس في تلفزيون البرلمان وهو يبث من على شاشته اغنية:(ميزانية... ميزانية... بس للحجي والحجية.. بركانية..ومتكفي للتموينية)!!!.

### اعتصام لموظفي شركة الاثاث احتجاجاً على انخفاض رواتبهم

# تظاهرة في نينوى تطالب بالتعيينات .. وأخرى في البصرة تدعو لتحسين الواقع المعيشي

□ المحافظات / نوزت شمدين والمدى

البطالة تحتاج الى حلول جادة .. عدسة ادهم يوسف

تظاهر العشرات من خريجي الكليات والمعاهد في محافظة نينوى، مطالبين بتعيينهم ضمن الدرجات الوظيفية الجديدة التي اعلن مجلس محافظة نينوى توفرها في مديرية تربية نينوى، فيما انتقد عدد من الطلبة الجامعيين، في بغداد الحكومة لعدم وضعها برنامجاً خاصاً للارتقاء بمستوى الاقتصادي للشباب في البلاد.

وفي غضون ذلك تظاهر عشرات العاطلين عن العمل أمام المجلس البلدي في النعمانية في محافظة واسط، أمس الثلاثاء، مطالبين بشمولهم بشبكة الحماية الاجتماعية واقالة المجلس البلدي وقائممقام المدينة.

الى ذلك تظاهر أمس الثلاثاء العشرات من منتسبي مديرية ماء البصرة وعدد من العاملين على الاجور اليومية المؤقتة، امام مبنى المحافظة مطالبين بتحسين ظروفهم الاقتصادية.

وفي محافظة نينوى تجمع المتظاهرون امام تربية نينوى ومعظمهم من خريجي معهد الفنون الجميلة، من خريجي عام ٢٠٠٨، ضمن ما يعرف بقائمة ال(٦٠٠) وهم المتبقون من اصل ٢٥٠٠ درجة وظيفية، تم تعيين ١٩٠٠ منهم، وبقيت مشكلتهم عالقة دون حل منذ ذلك التاريخ، وذكر عدد منهم للمدى أمس الثلاثاء، انهم يملكون وصولات تتضمن اوامر بالتعيين لكنها لم تنفذ وبحسب عدد منهم التقتهم المدى يحملون وصولات للتعيين.

فهد حميد واحد من المتظاهرين، ذكر بانه ومنذ اعوام طويلة ينتظر تعيينا يتخلص به من شبح البطالة، ولكن بلا اية فائدة، وقال "قالوا لنا ان هناك ١٢٠٠ درجة وظيفية في تربية نينوى، وعندما اتينا الى هنا لكي نقدم طلباتنا احالونا الى بناية الإشراف التربوي، وهناك قالوا بان علينا مراجعة المحافظة، الاخيرة تقول ان لاعلاقة لها بالامر، وها نحن تائهون ولا نعرف الى اي جهة نذهب".

محمد جار الله خريج كلية التربية، قال بان كليات جامعة الموصل تخرج الآلاف سنويا، وهم ينضمون الى جيش العاطلين، وبالنسبة الى التربية منذ عام ٢٠٠٧ لم تات اي درجة وظيفية، والآن وصلت ١٢٠٠ وهم يقولون ان نصفها يذهب الى الاقضية والنواحي، والباقي لمن ترشح لهذه الوظائف من قبل وعددهم ايضا ٦٠٠ شخص، ولكن ماذا عنا نحن؟

محافظ نينوى التقى بممثلين عن المتظاهرين، واشار الى ان حصة محافظة نينوى من التعيينات تبلغ (٢٨٠٠)درجة وظيفية، وسيكون لتربية نينوى حصة منها، والتعيينات ستكون بحسب الضوابط التي تقررها وزارة التربية، وستحسم من الحصة المقررة لنينوى، وذكر المحافظ ان مكاتب العمل تستقبل طلبات للتعيين الآن في نينوى، وهذا سيتيح الحصول على قاعدة بيانات، واضحة للمتقدمين للوظائف، وستعلن محافظة نينوى جميع الاسماء للمتقدمين عبر موقعها على شبكة المعلومات (الانترنت)، وبالنسبة للتربية فان التعيين ستكون له اولوية بالنسبة لمناطق محددة كأقضية البعاج وسنجار والحضر وناحية تل عبطة وهي مناطق تفتقر الى الكوادر التعليمية بالحجم الذي يتناسب وعدد الطلبة فيها، وهذا الامر سيكون بالاتفاق والتنسيق والتنظيم مع مجلس محافظة نينوى مؤكدا أنه لايمكن ان نقبل بوجود الواسطات، وتم رفض جميع المقترحات المتعلقة باعطاء المسؤولين حصصاً من الدرجات.

من جهة أخرى نظم موظفو الشركة العامة لصناعة الاثاث في نينوى اعتصاماً طالبوا فيه بزيادة رواتبهم، وذكر ممثل عنهم ان موظفي هذه الشركة يعانون قلة الرواتب، وهم شريحة مهمة وفاعلة في المجتمع لانها منتجة وينبغي على الحكومة المركزية ان تلتفت اليهم وتحسن وضعهم، وقال بان شركة الاثاث تخضع للقطاع المختلط، وهو قطاع وصفه بالمنسي من قبل الحكومة، لان موظفيه يحتاجون الى شمولهم بفروقات الرواتب وسلمه والتعويضات وتخصيص الاراضي السكنية لهم،

وهذا يحتاج الى اعادة صياغة نظام او قانون القطاع المختلط في العراق، وتأمين الشركة وتحويلها الى القطاع الاشتراكي، وتسوية رواتب الموظفين في الشركة اسوة بموظفي القطاع الاشتراكي، واعادة سيطرة الدولة على اسهم الشركة، لانها لاتملك منها الآن سوى ٣٨٪ فقط،

واضاف الممثل عن الموظفين، بان شركة الاثاث هي من اكبر شركات الاثاث في العراق، وتقوم بتجهيز دوائر الدولة داخل محافظة نينوى او خارجها بما تحتاجه من اثاث وبمواصفات جيدة جداً، ومع ذلك فان الموظفين لا يتقاضون سوى ١٧٠ الف دينار فقط، في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وغلاء المعيشة.

وفي سياق مواز انتقد عدد من الطلبة الجامعيين، الحكومة لعدم وضعها برنامجاً خاصاً بالارتقاء بمستوى الاقتصادي للشباب في البلاد.

وقال الطالب في الجامعة المستنصرية احمد ابراهيم إن "السياسة الاقتصادية في العراق لم تعط اهتماماً واسعاً للارتقاء بواقع الشباب، ورفع دخله الاقتصادي بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية في البلاد".

وأضاف ان "مشكلة الحكومة ان لديها برامج مكتوبة لكنها لم تقم حتى الآن بتطبيقها على أرض الواقع من خلال وضع برنامج واضح للنهوض بالجوانب الاقتصادية، وتشجيع القطاع الحكومي على الاستفادة من طاقات خريجي الجامعات والمعاهد".

وتابع ان "الحكومة لا تستطيع تنفيذ المشاريع الخدمية وبناء البنية التحتية من دون الاستعانة بطاقات الخريجين الجامعيين، كونهم يمتلكون طاقة ممكن استغلالها في ظل رفدها بخبرة عملية".

الى ذلك تظاهر عشرات العاطلين عن العمل أمام المجلس البلدي في النعمانية في محافظة واسط، أمس الثلاثاء، مطالبين بشمولهم بشبكة الحماية الاجتماعية واقالة المجلس البلدي وقائممقام المدينة، وقال منتظر سليم إن "نحو ٣٥٠ عاطلا عن العمل خرجوا امام مبنى المجلس البلدي لقضاء النعمانية للمطالبة بشمولهم برواتب شبكة الحماية الاجتماعية أو توظيفهم في دوائر الدولة".

فيما قال متظاهر آخر يدعى امجد الصباغ إن "المتظاهرين الذين يمثلون شباب النعمانية بينهم الخريجون خرجوا بتظاهرة سلمية للمطالبة بحقوقهم المتمثلة في شمولهم برواتب شبكة الحماية الاجتماعية او زجهم في وظائف حكومية".

وأضاف: أن "شباب النعمانية يعيش اليوم في حالة بطالة متواصلة دون ايجاد اي فرص عمل، فضلا عن تردي الخدمات على الرغم من وجود ثلاثة اعضاء بمجلس المحافظة وعضوين برلمانيين ممثلين عن هذه المنطقة".

وأوضح الصباغ أن "وفدا يمثل المتظاهرين سلم طلباتنا إلى المجلس البلدي لرفعها إلى مجلس المحافظة، ونحن مصرون على اقالة المجلس وقائممقام قضاء الحي".

وفي سياق متصل تظاهر أمس الثلاثاء العشرات من منتسبي مديرية ماء البصرة وعدد من العاملين على الاجور اليومية المؤقتة، امام مبنى المحافظة مطالبين بتحسين ظروفهم الاقتصادية.

وقال علي ماجد احد المشاركين في التظاهرة أمس ان "التظاهرة انطلقت من مبنى دار المعلمات، واتجهنا الى المحافظة لمقابلة المسؤولين هناك"، مضيفا "اقتصرت مطالبنا على تحسين رواتبنا قياسا بالعمل الذي نقوم به، وصرف المخصصات المقررة لنا اسوة ببقية منتسبي الدوائر الاخرى."

وشارك في التظاهرة عدد من العمال الذين يعملون بأجور يومية مؤقتة في الدائرة نفسها منذ مدة طويلة يطالبون بتعيينهم على الملاك الدائم"

وقد تسلم ممثل من المحافظة طلبات المتظاهرين ووعدهم بعرضها على الجهات المختصة للنظر فيها وتنفيذها.

### ناقشت ترحيل معامل الطابوق والاسفلت

# بيئة بابل تؤكد الامتناع عن طرح المخلفات الصناعية الثقيلة في الانهر

□ بابل /إقبال محمد

تدارس مجلس حماية وتحسين بيئة بابل في أول اجتماع له خلال السنة الحالية أهم المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل البيئة وآلية وضع الحلول الناجحة لها

وقال محافظ بابل وكالة المهندس علي سهيل عبد لقد تمت مناقشة آلية تحسين وحماية بيئة بابل من خلال وضع آلية للعمل بموجبها وتقرر تفعيل عمل لجان إزالة التجاوزات على المصادر المائية والمشكلة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء والمتضمن التأكيد على ضرورة الامتناع عن طرح المياه الصناعية والثقيلة مباشرة في انهر المحافظة مباشرةً وكذلك تمت دراسة ترحيل معامل الطابوق والإسفلت القديمة بسبب المشاكل البيئية وتقرر أن يتم ترحيلها بعد انتهاء الفترة المحددة والمخصصة من قبل مجلس محافظة بابل وضرورة إيجاد مواقع بديلة لهذه المعامل وأضاف سهيل أن الاجتماع تدارس أيضا مواقع الطمر الصحي الخمسة والمخصصة لجمع النفايات وضرورة تأهيل هذه المواقع وتسييجها وكذلك تدارس حماية التنوع البايلوجي في المحافظة مثل حماية الأشجار ومنع صيد الأسماك إلا في الأوقات المحددة ومنع صيد الصقور وكذلك منع دخول رعاة الأغنام داخل المدينة بسبب تأثيرها على الحدائق والمتنزهات

وبين أن الاجتماع ناقش أيضا موضوع حماية الحدائق والغابات والأشجار من اجل بيئة خضراء ونظيفة والطلب من دوائر الشرطة بضرورة حماية تلك الغابات والحدائق من التخريب والقطع العشوائي للأشجار من قبل البعض وضرورة أن يكون هناك وعي كبير من قبل المواطن بالمشاركة الجادة والفعالة بالبيئة، وحول منع ناحية الكفل من قيام جهات البلدية بالطمر الصحي للنفايات أعلن سهيل انه لايمكن لأي جهة أن تمنع ذلك بسبب أن تلك المواقع وضعت بعد دراسة مستضيفة من قبل الجهات المختصة، فإذا كان هناك منع بسبب التأثير الصحي فيجب أن يقدم ذلك للمجلس أو المحافظة لغرض دراسته وإبداء الرأي فيه حتى نحصل على قرارات تخدم المواطن ويجب أن تكون المعالجات مركزية

وأكد أن الواقع البيئي في المحافظة يحتاج إلى وقفة جدية من المسؤولين والمواطنين ويحتاج إلى تعاون كبير منهم لان كل موضوع من مواضيع البيئة هو موضوع مهم ويجب أن نهتم به ونزيد الوعي البيئي من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام مؤكداً انه يجب أن تدخل موضوعة البيئة كموضوع مهم في الدراسة الابتدائية وصعوداً إلى الدراسة الجامعية بسبب النقص الواضح في التوعية البيئية لدى المواطن فنحن نحتاج إلى وعي بيئي من قبل المواطن لغرض بناء مدينة أجمل وأنظف

وقال مدير بيئة بابل عباس خضر عباس تشهد محافظة بابل واقعا بيئيا متدنيا نتيجة عدم التزام الدوائر الخدمية والمواطنين بالضوابط البيئية، واشار الى ان الواقع البيئي لمحافظة بابل متدن حيث إن هناك مشاكل بيئية موجودة على مستوى المحافظة لأن الدوائر الخدمية والمنشآت الصناعية في القطاع الحكومي والخاص لم تلتزم بالضوابط والمحددات البيئية وإن عمل دائرة البيئة هو رقابي حيث تقوم بتشخيص المشاكل البيئية في جميع القطاعات من أجل تلافي تلك المشاكل.

هناك أربعة محاور وهي الماء والتربة والهواء والإشعاع، فما يخص الإشعاع هناك مسح ميداني للمحافظة وللمواقع التي تعرضت للقصف كذلك بقايا المعدات المعطوبة وتم إجراء مسوحات إشعاعية ولم يجد أي قراءة إشعاعية او تلوث إشعاعي وقد أثير في الفترة الماضية موضوع وجود عدد من المواقع التي فيها إشعاع وتم توجيه فريق لهذه المواقع ولم يكتشف أي تلوث، أما الماء فكانت البيئة تشرف عليها إلا أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء حصرت موضوع متابعة المياه عن طريق الصحة وإن البيئة مستمرة في متابعة وفحص مصادر الماء ومنها نهر الفرات وشط الحلة.

هناك تجاوز على مصادر الماء في المحافظة بسبب تجاوز من قبل الأهالي ومؤسسات حكومية مثل معمل حرير السدة وعلى الرغم من وجود تعميم من الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي يمنع تصريف المخلفات السائلة الى المصادر المائية إلا بعد المعالجة لكن هذه الإجراءات لم تلتزم بها أي جهة سواء كانت حكومية او قطاع خاص حيث إن هناك ما يقارب ٣١ نقطة تصريف الى المصادر المائية بدون معالجة وهناك مشكلة كبيرة نتيجة رمي المخلفات السائلة لمعمل حرير السدة الى نهر الفرات وقد تم التحرك على هذا الموضوع إضافة الى ان هناك تحركاً من دائرة المجاري لتخصيص مبلغ لإنشاء وحدة معالجة إضافة الى تجاوز حاصل من قبل المواطنين على شبكة مياه الأمطار في تصريف المياه الثقيلة علما إن شبكة تصريف مياه الأمطار تصب في شط الحلة مما يؤدي الى تلوثه.

وقال: الحل الوحيد للقضاء على هذه المشكلة هي إنشاء شبكة مجار للمياه الثقيلة على مستوى المحافظة للقضاء على التجاوزات حيث إن دائرة المجاري ليس لديها علاقة بتجاوزات المواطنين وقد تم في السنوات السابقة اتخاذ إجراءات بغلق مصدر تصريف شبكة مياه الأمطار وهذا ما أدى الى طفح مياه المجاري في الدور السكنية مما سبب لنا مشكلة أكبر، لذلك على المحافظة أن تضع ضمن أولوياتها مشاريع إنشاء شبكة مجاري الصرف الصحي للقضاء على التجاوزات وتوجد محطة للصرف الصحي في منطقة المعيميرة وبسعة ٥٠ ألف نسمة وهنالك توسع حالي متزامن مع مشروع مجاري شارع أربعين ولكن هذا لا يلبي الطموح من أجل القضاء على التلوث الحاصل نتيجة ذلك.

كل هذا يسبب تلوثاً في الهواء بشكل كبير وهو يكون أصعب من ناحية السيطرة عليه بسبب انتقاله بسرعة في الهواء.

منذ عام ٢٠٠٧ وبالتعاون مع الحكومة المحلية تم تخصيص مبالغ لمديرية بيئة بابل من ميزانية تنمية الأقاليم حيث تم شراء أجهزة ومعدات لإجراء الفحوصات المختبرية وهي أجهزة ذات مواصفات عالمية خاصة بالتلوث الإشعاعي إضافة الى مختبرات للتحاليل الكيمياوية والبترولوجية ومحطات مراقبة الهواء حيث إن هناك محطتين ثابتتين واحدة في مشروع ماء أبو خستاوي والاخرى في جامعة بابل و محطة هواء متنقلة لكشف الملوثات وإن المحافظة بحاجة الى عدد آخر من المحطات.كما إننا بحاجة الى وضع محددات للهواء حيث إن الفحص الحاصل الآن بالإعتماد على مقارنة النتائج بالمحددات العالمية وليس محددات وطنية.

معامل الطابوق سموم مستمرة .. عدسة ادهم يوسف

# متخصصون يناقشون المتابعة المكتبية والميدانية للمشاريع الاستثمارية

□ كربلاء /علي العلاوي

ناقش متخصصون وأكاديميون في الشأنين التخطيطي والزراعي من ثلاث محافظات أهمية المتابعة المكتبية للمشاريع الاستثمارية بهدف إيجاد قاعدة بيانات تساعد على تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتلافي ما يمكن حصوله من أخطاء إذا ما كان التنفيذ يجري بدون تخطيط مسبق وقاعدة بيانات صحيحة.

و أقام قسم متابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية التابع لوزارة التخطيط وبالتنسيق مع وزارة الزراعة ندوة حول المتابعة المكتبية للمشاريع الاستثمارية بمشاركة عدد من الكوادر المتخصصة في مديريات الزراعة في محافظات (النجف وبابل وكربلاء).

وتمت في هذه الندوة مناقشة العديد من البرامج التي تدخل في صلب العمل التخطيطي والزراعي والهادف إلى الاستغلال الأمثل لعمليات البرامج التي تنهض بقطاع الاستثمارات.

و قال مدير المتابعة في وزارة التخطيط المهندس حسن مؤيد الجوراني إن الندوة لها أهمية كبيرة كونها تأتي لوجود بعض المستجدات على الواقع الاستثماري والتي فرضت تغيير بعض الفقرات وإضافة أخرى على استمارة متابعة تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية، ولهذا ارتأت الوزارة إقامة هذه الندوات بمعدل ندوة في الأسبوع لكل ثلاث محافظات وهذه الندوة الثانية بعد الندوة التي أقيمت في محافظة نينوى لافتا إلى إجراء ندوات أخرى لتشمل جميع المحافظات، إذ يعتبر هذا النظام شاملاً.. وأضاف: الندوة تهدف أيضا إلى توضيح أهمية المتابعة المكتبية لتوفير قاعدة البيانات والمؤشرات المهمة على مستوى المشروع وعلى مستوى الجهة المنفذة والقطاع وعلى مستوى الموازنة الاستثمارية.

في حين قال رئيس قسم الخطة الاستثمارية في مديرية الزراعة المهندس علاء عبد الأمير المعموري: انه قدم محاضرة في الندوة هدفت لتوضيح الفقرات العلمية ولتلافي بعض الأخطاء التي تؤدي في النهاية إلى الاستنتاجات الخاطئة عند تقييم المشاريع الاستثمارية حيث إن متابعة تنفيذ المشاريع تعني بمفهومها العام مراقبة وتقييم كفاءة التنفيذ وتشخيص وتحليل المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تنفيذها.وأضاف: ان واقع متابعة تنفيذ المشاريع يعتمد أساسا على إرسال استمارة خاصة بكل مشروع وزارة التخطيط تتضمن معلومات تتعلق بعملية تنفيذ المشاريع وتقوم الوزارة بدورها باحتساب مؤشرات التنفيذ وتقدم العمل في المشاريع من خلال المتابعة المكتبية التي تشمل ملء استمارة لكل مشروع من قبل الجهات المنفذة لغرض احتساب مؤشرات التنفيذ وتقدم العمل ومنها نسب التنفيذ المالي السنوي والتراكمي (كفاءة الصرف) و نسب التنفيذ المادي السنوي والتراكمي والمدد التأخيرية والمنقضية ومعوقات التنفيذ بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة والمقترحات والمعالجات، مبينا أن نتائج المتابعة لتقييم عملية التنفيذ تبين مستوى المشروع ومستوى الوزارة والمستوى الكلي للمنهاج الاستثماري ومستوى المحافظات.

في حين عد مدير زراعة كربلاء المهندس رزاق الطائي الندوة انها هدفت كذلك الى توضيح اهمية المتابعة الميدانية والتي تتضمن قيام فريق يضم كوادر هندسية وفنية متخصصة من دائرة تخطيط القطاعات مع دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ومع ممثلي الوزارات القطاعية وزيارة مواقع المشاريع للاطلاع على تقدم العمل وجودة الأعمال المنفذة والوقوف على مدى التزام الجهات المنفذة بالتعليمات ومناقشة المشاكل والمعوقات وإعداد تقارير تفصيلية عن نتائج هذه الزيارات وإرسال التقارير إلى الوزارات المعنية وجهات أخرى.